السَّهْمُ السَّدِيدُ

فِي نَقْدِ رِوَايَةِ الْغَرَانِيقِ

Project Ihya Research Team

January 2026

جدول المحتويات

قصة الغرانيق من حيث السند والمتن 1
ثبوت قصة الغرانيق من حيث السّند 2
دراسة قصة الغرانيق من جهة المتن 18
أجوبة العلماء وتأويلاتهم للقصة (على فرض ثبوتها) 26
مناقشة بعض الإشكالات والإيرادات على شكل سؤال وجواب 31
خاتمةٌ وتنبيهٌ مهمّ 40

قصة الغرانيق من حيث السند والمتن

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على الصادق الأمين سيدنا محمد خاتم النبيين، المؤيَّد بالبراهين الساطعات والمعجزات الباهرات، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم يلقاه. أمّا بعد؛

فهذا بحثٌ قصدتُ به النظرَ في قصة الغرانيق من جهتين:

إحداهما: ثبوت القصة نقلًا، من حيث السند وصحة الرواية.

والثانية: إمكان قبول معناها عقلا وشرعا، وهل تحتمل وجها سائغا لا يصادم القطعيات، أم إن ظاهرها يأباه العقل والشرع معا.

في تحرير معنى الغرانيق الوارد في الروايات.

المراد بالغرانيق الأصنام التي كان المشركون يزعمون شفاعتها، وأصل الغرنوق: الذكر من طير الماء، ثم نُقلت التسميةُ إلى الأصنام لِما ادّعَوه من علوّ منزلتها وارتفاع شأنها، فشُبِّهت بما يعلو من الطير في السماء ويرتفع. [1]

[1] انظر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات. النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 364)

ثبوت قصة الغرانيق من حيث السّند

هذه القصّة أخرجها الإمام الطبري من طرق عديدة، سنأتي إلى أقوى هذه الطرق ونبيّن حالها.

أولا: عن طريق أبي معشر عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس قالا: (جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناد من أندية قريش، فتمنى يومئذ أن لا يأتيه من الله شيء فينفروا عنه، فأنزل الله عليه: (والنجم إذا هوى * ما ضل صاحبكم وما غوى)[2] فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا بلغ (أفرأيتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الأخرى) [3]، ألقى عليه الشيطان كلمتين: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترجى) فتكلم بها، ثم مضى فقرأ السورة، فسجد في آخر السورة، وسجد القوم جميعا معه...)[4]

وفي هذا الخبر علل شتى، منها: انقطاع السند، إذ يرويه محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس وهما في طبقة التابعين. [5] ومنها أن أبا معشر وهو لجيح السندي – تفرد به عنهما، وقد ضعفه النسائي، والدارقطني. وقال ابن معين: ليس بقوي، وقال البخاري: منكر الحديث. [6]

---

[2]سورة النجم (1-2)

[3] سورة النجم 19 - 20

[4] انظر: «تفسير الطبري» (18/ 663 ط التربية والتراث)

[5]ينظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت 852هـ) تقريب التهذيب. (ص503+504) المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، 1986.

[6] انظر ترجمته في ميزان الاعتدال 4/ 246.

ثانيا: أخرجه ابن جرير من طريق ابن إسحاق، عن يزيد بن زياد المدني، عن محمد بن كعب القرظي، وفيه: لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم تولى قومه عنه، وشق عليه ما يرى من مباعدتهم ما جاءهم به من عند الله، تمنى فى نفسه أن يأتيه من الله ما يقارب به بينه وبين قومه، وكان يسره مع حبه وحرصه عليهم أن يلين له بعض ما غلظ عليه من أمرهم حين حدث بذلك نفسه، وتمنى وأحبه، فأنزل الله: {والنجم إذا هوى * ما ضل صاحبكم وما غوى}. فلما انتهى إلى قول الله: {أفرأيتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الأخرى} ألقى الشيطان على لسانه لما كان يحدث به نفسه ويتمنى أن يأتى به قومه: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن ترتضى.... وأتى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا محمد، ماذا صنعت؟ لقد تلوت على الناس ما لم آتك به عن الله، وقلت ما لم يقل لك. فحزن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك، وخاف من الله خوفا كثيرا. [7]

وفي إسناد هذا الخبر انقطاع كالخبر السابق، وراويه عن محمد بن كعب هو يزيد بن زياد المدني، وهو ثقة، لكن الراوي عنه ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه. [8]

ثالثا: من طريقٍ أَبهَم الإمام الطبري فيه من حدثه به، فقال: حُدِثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ يقول: أخبرنا عبيد، قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: " فألقى الشيطان في تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم: تلك الغرانيق العلى، منها الشفاعة ترتجى، فقرأها النبي صلى الله عليه وسلم كذلك...) [9]

---

[7] انظر: «تفسير الطبري» (18/ 664 ط التربية والتراث).

[8] انظر: الألباني «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» (ص22)

[9] انظر: «تفسير الطبري» (18/ 666 ط التربية والتراث)

وهذا الإسناد فيه عللٌ شتى منها: وجود مبهم فيه، وهو شيخ الطبري، وأيضا مرسل؛ فالضحاك لم يشافه أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. [10] وأيضا ضعّف الضحاك بعضُ علماء الجرح كما نقل ذلك ابن حجر عن ابن المديني، عن يحيى بن سعيد. [11] فهذا إسناد ضعيف منقطع مرسل.

رابعا: أخرج الطبري بسندٍ صححه الحافظ ابن حجر إلى سعيد بن جبير قال لما نزلت هذه الآية قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (تلك الغرانيق العلى...) [12]

وهذا الحديث رواه البزار متصلا، قال: حدثنا يوسف بن حماد، قال: حدثنا أميه بن خالد، قال: حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس فيما أحسب الشك في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بمكة فقرأ سورة النجم ... ثم قال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد متصل عنه يجوز ذكره إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم أحدا أسند هذا الحديث عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد، عن ابن عباس إلا أمية ولم نسمعه إلا من يوسف بن حماد، وكان ثقة وغير أمية يحدث به، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير مرسلا، وإنما هذا الحديث يعرف عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس وأمية ثقة مشهور. انتهى [13]

---

[10] انظر: «الثقات لابن حبان» (6/ 480)

[11] انظر: ابن حجر العسقلاني، «تهذيب التهذيب» (2/ 226)

[12] انظر: «تفسير الطبري» (18/ 666 ط التربية والتراث)

[13] انظر: «مسند البزار = البحر الزخار» (11/ 296)

فلم يروه أحد متصلا إلا أمية بن خالد، وهو وإن كان ثقة فقد شكّ في وصله. وأمّا ما يروى عن طريق الكلبي، فمردود؛ لأن الكلبي متروك. فتحصّل أن قصة الغرانيق لم ترد متصلة إلا من هذا الوجه الذي شك راويه في الوصل، ومعلوم أن ما كان كذلك لا يحتج به لظهور ضعفه.

قال العلامة بدر الدين العيني: هذا الإسناد وإن كان رجاله ثقات فإن الراوي شك فيه كما أخبر عن نفسه، فإما شكَّ في رفعه، فيكون موقوفا. وفي وصله فيكون مرسلا، وكلاهما ليس بحجة خصوصا فيما فيه قدح في حق الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بل لو جزم الثقة برفعه ووصله حملناه على الغلط والوهم. (14)

وقال الألباني: هذه الخبر صحيح الإسناد إلى ابن جبير، وقد رُوي موصولا عن سعيد، ولا يصح؛ لأنه معلول بتردد الراوي في وصله. (15)

وقال الملا علي القاري: (فقد بين لك أبو بكر) أي البزار (رحمه الله تعالى) جملة دعائية (أنه لا يُعرف من طريق يجوز ذكره سوى هذا) أي سوى طريق شعبة لقوة إسناده إذ كل رجاله ثقات (وفيه) أي في حديث شعبة (من الضعف ما نبه عليه) أي البزار وغيره من اختلاف عباراته واضطراب رواياته وانقطاع إسناده وإرساله واختلاف مواطن حالاته (مع وقوع الشك فيه) أي مع ما وقع له فيه من الشك (كما ذكرناه) من أنه (الذي لا يوثق به) الذي صفة للشك والضمير في به يعود إليه أي مع وقوع الشك الذي لا يوثق به (ولا حقيقة) لصحة الحديث (معه...). (16)

---

(14)انظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (7/ 101)

(15)انظر: «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» (ص12)

(16)انظر: ««شرح الشفا» (2/ 229)

خامسا: الطريق الثاني عن ابن عباس رواه محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح، قال العيني: محمد بن السائب الكلبي ضعيف بالاتفاق، منسوب إلى الكذب، وقد فسر الكلبي في روايته الغرانقة العلى: بالملائكة، لا بآلهة المشركين. [17]

سادسا: أخرج الطبري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ونحوَه من طريقين عن أبي العالية الرياحي [18] إسناده صحيح إلى أبي العالية، لكن علته الإرسال. قال أبو جعفر النحاس: وهذا حديث منقطع وفيه هذا الأمر العظيم. [19]

قال الشيخ الألباني فيما رُوي عن ابن عباس من طرق:

ما أخرجه ابن مردويه من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، ومن طريق أبي بكر الهذلي وأيوب عن عكرمة عن ابن عباس، ومن طريق سليمان التيمي عَمَّن حدّثه عن ابن عباس، ومن طريق رابع رواه ابن جرير عن محمد بن سعد قال: ثنِيَ أبي، قال: ثني عمي، ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس.

قال: فهذه الطرق عن ابن عباس كلّها ضعيفة:

أمّا الطّريق الأولى: ففيها الكلبي، وهو كذّاب.

وأمّا الطّريق الثّانية: ففيها من لم يُسمّ.

وأمّا الطّريق الثّالثة: ففيها أبو بكر الهذلي، وهو أخباريٌّ متروك الحديث، قال الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين: "مجمَعٌ على ضعفه". [20]

---

[17] انظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (7/ 101)

[18] انظر: «تفسير الطبري» (18/ 667 ط التربية والتراث)

[19] انظر: «الناسخ والمنسوخ - النحاس» (ص572)

[20] انظر: «ديوان الضعفاء» (ص453)

وأمّا الطريق الرابعة: فإسنادُها ضعيفٌ جدّا، مسلسلٌ بالضعفاء. [21]

وقد حكم كثير من العلماء المحققين على هذه القصة من جهة سندها بالجملة، فقضوا ببطلانها، وانقطاع رواياتها، وتوهين أصلها، وممّن نصَّ على هذا:

ما نقله الفخر الرازي عن محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه سُئل عن هذه القصة، فقال: «هذا وضع من الزنادقة» ونقل عن الإمام أبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي أنه قال: «بأنّ هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل ثم أخذ يتكلم في أن رواة هذه القصة مطعون فيهم» ثم قال الفخر: «وقد روى البخاري في صحيحه أن النبي عليه السلام قرأ سورة النجم وسجد فيها المسلمون والمشركون والإنس والجن وليس فيه حديث الغرانيق. ورُوي هذا الحديث من طرق كثيرة وليس فيها البتة حديث الغرانيق». [22]

وقال القاضي عياض: «فاعلم أكرمك الله أن لنا في الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذين أحدهما في توهين أصله والثاني على تسليمه، أما المأخذ الأول فيكفيك أن هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بسند سليم متصل وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم وصدق القاضي بكر بن العلاء المالكي حيث قال لقد بلي الناس ببعض أهل الأهواء والتفسير وتعلق بذلك الملحدون مع ضعف نقلته واضطراب رواياته وانقطاع إسناده واختلاف كلماته فقائل يقول إنه في الصلاة، وآخر يقول قالها في نادي قومه حين أنزلت عليه السورة، وآخر يقول قالها وقد أصابته سِنة، وآخر يقول بل حدث نفسه فيها، وآخر يقول إن الشيطان قالها على لسانه وأن النبي صلى الله عليه وسلم لما عرضها على جبريل قال ما هكذا أقرأتك، وآخر يقول

---

[21] انظر: الألباني، «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» (ص33)

[22] انظر: «تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير» (23/ 237)

بل أعلمهم الشيطان أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها، فلما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قال والله ما هكذا نزلت، إلى غير ذلك من اختلاف الرواة، ومن حكيت هذه الحكاية عنه من المفسرين والتابعين لم يسندها أحد منهم ولا رفعها إلى صاحبٍ، وأكثر الطرق عنهم فيها ضعيفة واهية والمرفوع فيه حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال فيما أحسب الشك في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بمكة وذكر القصة قال أبو بكر البزار هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد متصل يجوز ذكره إلا هذا ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد وغيره يرسله عن سعيد بن جبير وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس فقد بين لك أبو بكر رحمه الله أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره سوى هذا وفيه من الضعف ما نبه عليه مع وقوع الشك فيه كما ذكرناه الذي لا يوثق به ولا حقيقة معه، وأما حديث الكلبي فمما لا تجوز الرواية عنه ولا ذكره لقوة ضعفه وكذبه كما أشار إليه البزار رحمه الله والذي منه في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ والنجم وهو بمكة فسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس. [23]

وقد أقرَّ جماعةٌ من العلماء والمحققين ما ذهبَ إليه القاضيُ عياض في الحكم على سندِ القصة، ونقلوا كلامه في كتبهم متابعة له في حكمه، كالإمامِ القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن،[24] وكذلك الحافظُ المحدّث جمالُ الدين الزيلعي، فقال: «وقد أطال الناسُ الكلامَ على هذا الحديث والطعنَ فيه، وممّن أجاد في ذلك القاضي عياض في كتاب الشفاء».[25]

---

[23] انظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى – وحاشية الشمني» (2/ 125)

[24] انظر: القرطبي. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (12/ 81)

[25] انظر: الزيلعي« تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري» (2/ 392)

وقال ابن كثير في "تفسيره":«ولم أرها مسندة من وجه صحيح.» [26] وقال أيضا: «وقد ذكرها محمد بن إسحاق في السيرة بنحو من هذا، وكلها مرسلات ومنقطعات.». [27]

وقال الحافظ بدر الدين العيني: وهذا الحديث أكثر طرقه منقطعة معلولة، ولم يوجد لها إسناد صحيح ولا متصل إلا من ثلاثة طرق... وجميع هذه المسانيد الثلاثة لا يحتج بشيء منها. ثم نقل كلام القاضي عياض بأن هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواة ثقة بسند سليم متصل، وإنما أولع به وبمثله المفسرون، والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقنون من الصحف كل صحيح وسقيم. فقال: الأمر كذلك، فإن غالب هؤلاء مثل الطرقية والقصاص وليس عندهم تمييز، يخبطون خبط عشواء، ويمشون في ظلمة ظلماء، وكيف يقال مثل هذا والإجماع منعقد على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة؟ ولو وقعت هذه القصة لوجدت قريش على المسلمين بها الصولة، ولأقامت عليهم اليهود بها الحجة، كما علم من عادة المنافقين وعناد المشركين. [28]

وقال الخازن في تفسيره في توهين أصل هذه القصة: وذلك أنه لم يروها أحد من أهل الصحة ولا أسندها ثقة بسند صحيح أو سليم متصل وإنما رواها المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب الملفقون من الصحف كل صحيح وسقيم والذي يدل على ضعيف هذه القصة اضطراب رواتها وانقطاع سندها واختلاف ألفاظها فقائل يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الصلاة وآخر يقول قرأها وهو في نادي قومه وآخر يقول قرأها وقد أصابته سنة وآخر يقول بل حدث نفسه بها فجرى ذلك على لسانه

---

[26] انظر: «تفسير ابن كثير – ت السلامة» (5/ 441)

[27] انظر: «تفسير ابن كثير – ت السلامة» (5/ 443)

[28] انظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (7/ 101)

وآخر يقول إن الشيطان قالها على لسان النبي صلى الله عليه وسلم وإن النبي صلى الله عليه وسلم لما عرضها على جبريل قال ما هكذا أقرأتك إلى غير ذلك من اختلاف ألفاظها. [29]

وقال الشوكاني: «ولم يصح شيء من هذا، ولا ثبت بوجه من الوجوه، ومع عدم صحته بل بطلانه فقد دفعه المحققون بكتاب الله سبحانه».[30] ثم قال: «والحاصل أن جميع الروايات في هذا الباب إما مرسلة أو منقطعة لا تقوم الحجة بشيء منها.». [31]

وقال الشيخ الطاهر ابن عاشور: «هي قصةٌ يجدُها السَّامعُ ضِغْثًا على إِبَّالَةٍ، وَلَا يُلقِي إِليها النِّحرِيرُ بَالَه، وما رُويت إلا بأسانيد واهية ومنتهاها إلى ذكر قصة، وليس في أحد أسانيدها سماعُ صحابي لشيء في مجلس النبيّ صلى الله عليه وسلم، وسندُها إلى ابن عباس سند مطعون. على أن ابن عباس يوم نزلت سورة النجم كان لا يحضر مجالس النبي صلى الله عليه وسلم، وهي أخبار آحاد تعارض أصول الدين لأنها تخالف أصل عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم ... فلو رووها الثقات لوجب رفضها وتأويلها فكيف وهي ضعيفة واهية.». [32]

فالحاصل أن قصة الغرانيق وردت من طرق كلها لا تقوم بها حجة كما تقدم ذلك، ومن أراد التوسع في دراسة أسانيدها فليراجع "نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق" للشيخ الألباني رحمه الله.

---

[29] انظر: «تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل» (3/ 261)

[30] انظر: «فتح القدير للشوكاني» (3/ 546).

[31] انظر: «فتح القدير للشوكاني» (3/ 548)

[32] انظر: «تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير» (17/ 304)

وقبل الانتقال إلى دراسة القصة من جهة المتن والمعنى، يحسنُ التنبيهُ إلى أنّ من العلماء كابن حجر العسقلاني رحمه الله ذكروا أنَّ ما حكاه ابن العربي والقاضي عياض من إسقاط القصة لا يمضي على القواعد؛ لأنَّ الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دلَّ ذلك على أنَّ لها أصلا.[33]

والجواب عن ذلك من وجوه: [34]

---

[33]انظر: «فتح الباري» لابن حجر (8/ 439 ط السلفية)

[34]كتبت في النسخة المعدلة : قبول الشيخ ابن حجر العسقلاني رحمه الله لقصة الغرانيق

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أمّا بعد:

فإنّ هذه الورقة تبحث في موقف الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله من قبول خبر الغرانيق، وبيان مأخذه في ذلك، وتحقيق صحة ما اعتمده، ورأي العلماء فيه.

قال الشيخ الحافظ ابن حجر في فتح الباري: «كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلا...» وقال: «فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلا، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض، وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر وهو قوله: ألقى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره لأنه يستحيل عليه صلى الله عليه وسلم أن يزيد في القرآن عمدا ما ليس منه، وكذا سهوا إذا كان مغايرا لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته»( )

أقول: كلامُ الحافظ ابن حجر رحمه الله في هذه المسألة غيرُ مسلَّم، ويُجاب عنه من وجوه:

الوجه الأوّل: أنّ العادة والعرف البشري يُحيلان ثبوت هذه القصة؛ إذ لو وقعت حقيقةً للزم عنها أمران لا ينفكّان عادةً:

أحدهما: ارتدادُ عددٍ كبير من المسلمين لما في القصة من الطعن في وثاقة تلقي الوحي، وعصمة النبي صلى الله عليه وسلم، والتشكيك في أصل الرسالة، ولم يُنقل ردّة بسبب ذلك البتّة.

والثاني: أن تُنقَل القصة نقلا متواترا؛ لأن الحوادث الجِسام التي تتوافر الدواعي على نقلها لا يختصّ بروايتها الآحاد، بل يشترك في نقلها عددٌ كبير ممن حضرها وشاهدها، وهذا لم يقع.

فالأخبار التي تتوافر الدواعي لنقلها نقلا مستفيضا، كالحوادث العظيمة والوقائع الجليلة، إذا نُقلت بطريق الآحاد، حُكم بكذبها قطعا؛ لأن العادة تقضي بأن مثل هذه الوقائع لا بد أن يشترك في نقلها عددٌ كبير من الناس، فإذا لم يحصل ذلك دلّ على عدم وقوعها أصلا.

ولتقريب ذلك: لو فُرض أنّ ملِكًا عظيما استقبله الناسُ في السوق في موكب حافل، وبين يديه حاشيته وحراسه، ثم مات في ذلك الموضع، ولم يَنقل هذا الأمر ممن شاهده وعاينه إلا الآحاد من الناس كالواحد والاثنين والثلاثة، لَعُدّ هذا الخبر كذبا بحسب العادة

الجارية بين البشر؛ لأن مثل هذا الحدث الجلل والغريب تتوافر الدواعي لنقله من غالب الحاضرين، فلمّا اقتصر نقله على الآحاد عُلم بطلانه.

وبناء على ذلك نقول: إنّ هذه الحادثة المزعومة ليست بالحادثة العادية، بل تعلّقت بأعظم القضايا المفصلية بين التوحيد والشرك، والكفر والإيمان، وتعلّقت بشخص النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، وبعصمته وتبليغه للقرآن الكريم، وعلاقته بالوحي، ووثاقة تلقيه عنه، ووقعت – بحسب الروايات – في حضرة جمعٍ كبير من المسلمين والكفار، وقد توفّرت الدواعي النفسية لنقلها من جهات متعددة، من الكفار قبل المسلمين، ومن المنافقين قبل المؤمنين؛ لغرابتها ومسيسها بقضايا التوحيد، ولِما فيها من التشويه والطعن في أصل الرسالة، وقد بذل الكفار الغالي والنفيس من المال والدماء والأولاد لتشويه الإسلام، فلو كانت هذه الحادثة صحيحة على النحو المذكور في هذه الروايات لطارت في الآفاق ونقلها الناس نقلا متواترا، فلمّا جاءت بطرق آحاد تالفة ومنقطعة، علمنا قطعا عدم وقوعها.

وعليه؛ فاستدلالُ ابن حجر رحمه الله بالعادة على أن كثرة الطرق تدلّ على ثبوت أصل الخبر، ليس بأولى ولا أرجح من الاستدلال بالعادة على أنّ الخبر إذا توفّرت الدواعي لنقله نقلا متواترا، ثم لم يُنقَل إلا آحادًا، دلّ ذلك على كذبه وعدم وقوعه.

الوجه الثاني: أنّ قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها وليست قانونا كليا، كما نبّه على ذلك غير واحد من علماء الحديث المحققين منهم الحافظ أبو عمرو من الصلاح حيث بيّن أن ليس كل ضعف في الخبر يزول بمجيئه من وجوه، فمثلا إن كان ضعف الخبر قويا بسبب أنّ الراوي متهم بالكذب، أو لانّ الحديث شاذٌّ. فهذا لا يجبر ولا يزول ضعفه بكثرة الطرق. فالضعفُ المنجبر بتعدد الطرق هو الضعف الخفيف، وأما روايةُ من قيل فيه: كذاب، أو وضّاع، أو متهم بالكذب، أو ساقط، أو هالك، أو ليس بالثقة، أو مردود الحديث، أو ضعيف جدًّا... فهؤلاء لا يُعتبر بحديثهم ولا يُتابَع بهم. ( )

وهذا صنيع كبار العلماء فكم من حديث كثرت طرقه، ومع ذلك ضعّفوه كحديث: "من حفظ على أمتي أربعين حديثا ... " قال فيه الإمام النووي: "واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه". ( )

وهذه الرواية وإن تعددت طرقها، فإنّ المتتبّع لها يجدُها شاذّة ومنقطعة ومُعَلَّة وفيها جهالة، فكلّها طرق ضعيفة، لا تقوى بمجموعها، لا سيّما في مثل هذه المطالب الكبرى. والله أعلم.

الوجه الثالث: أنّ الشيخ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، مع ذهابه إلى إثبات أصل القصة، قد صرّح في الموضع نفسه بوجوب تأويل ما ورد فيها مما يُستنكر، فقال: «...وإذا تَقَرَّر ذلك، تَعَيَّنَ تأويلُ ما وقع فيها مما يُستنكر، وهو قوله: ألقى الشيطانُ على لسانه تلك الغرانيق العُلى، وأن شفاعتهن تُرتجى؛ فإنّ ذلك لا يجوز حملُه على ظاهره، لأنّه يستحيل عليه صلى الله عليه وسلم أن يزيد في القرآن عمداً ما ليس منه، وكذا سهواً إذا كان مغايراً لما جاء به من التوحيد، لمكان عصمته» ( )

الوجه الأول: أجاب بدر الدين العيني رحمه الله عن هذا القول، وبيّن أنَّ ما ذكره ابن العربي والقاضي عياض هو اللائق بجلالة قدر النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنّه قد قامت الحجّة، واجتمعت الأمة على عصمته صلى الله عليه وسلم، وعلى نزاهته عن مثل هذه الرذيلة، وحاشاه أن يجري على قلبه أو لسانه

فدلّ هذا على أنّ من أثبت القصة من العلماء – وعلى رأسهم ابن حجر – لم يُثبتها على ظاهرها، وإنما أثبتها على وجهٍ مؤوَّلٍ لا يُصادم قطعيات الشريعة، ولا يُنافي أصول الدين، ولا يقدح في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم.

وهنا لا بدّ من التنبيه على أصلٍ منهجيٍّ في البحث والنظر، وهو أنّ البحث في مثل هذه الروايات لا يكون مبتورًا عن القواعد الكلّية والقطعيات الثابتة في نفس الباب؛ إذ قد سبق في هذه المباحث تقريرُ صدق الرسالة، وثبوت عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، ووثاقة الوحي في تلقّيه، وثبت للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وجوب البلاغ، والأمانة والصدق، وكلّ ذلك قد قامت عليه الأدلّة القطعية العقلية. فإذا ثبتت هذه الأصول باليقين، لم يجز حمل خبرٍ ظنّي – ولو فُرض ثبوتُ أصل وقوعه– على ظاهرٍ يُصادم تلك القطعيات؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى هدم المقطوع بالمظنون، وتقديم الظني على القطعي، وهو مسلكٌ باطل لا يقول به عاقل، ولا يستقيم مع المنهج العلمي ولا مع قواعد النظر الصحيح.

أمّا موقفُ العلماء من هذه القصة، ومن رأي الشيخ ابن حجر رحمه الله فيها، فقد خالفه المحققون، وحكموا على أسانيد الرواية بالتلف والبطلان، وحاكموا بين كلامه وبين ما ذهب إليه القاضي عياض وابن العربي في ردّهم أسانيد القصة، والحكم بضعف ناقليها، واضطراب رواياتها، وانقطاع أسانيدها.

فقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله، مرجّحا قول القاضي عياض وابن العربي على رأي ابن حجر: «الذي ذكراه هو اللائق بجلالة قدر النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإنه قد قامت الحجة، واجتمعت الأمة على عصمته صلى الله عليه وسلم، ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة، وحاشاه عن أن يجري على قلبه أو لسانه شيء من ذلك لا عمداً ولا سهواً، أو يكون للشيطان عليه سبيل، أو أن يتقول على الله عز وجل لا عمداً ولا سهواً. والنظر والعرف أيضاً يحيلان ذلك، ولو وقع لارتد كثيرٌ ممن أسلم، ولم يُنقل ذلك، ولا كان يخفى على من كان بحضرته من المسلمين». ( )

وقال المباركفوري ردًّا على ما قاله الشيخ ابن حجر: قوله إن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دلّ ذلك على أن لها أصلًا، فيه أن هذا ليس قانونا كليّا. وقال الزيلعي في نصب الراية: وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه وهو حديث ضعيف؛ كحديث الطير، وحديث الحاجم والمحجوم، وحديث "من كنت مولاه فعلي مولاه"، بل قد لا يزيد الحديثَ كثرةُ الطرق إلا ضعفا. انتهى كلام الزيلعي. فتأمّل وتفكّر ( )

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شيء من ذلك، لا عمدا ولا سهوا، أو يكون للشيطان عليه سبيل، أو أن يتقول على الله عز وجل، لا عمدا ولا سهوا. ثمّ إنَّ النظر والعرف أيضا يحيلان وقوع ذلك؛ إذ لو وقع لارتدَّ كثيرٌ ممن أسلم، ولم يُنقَل هذا، ولا كان يخفى على من كان بحضرته من المسلمين.[35]

وهذا الردُّ استدلالٌ بالعادة على كذب الخبر، وعلى عدم وقوع هذه القصة؛ إذ الخبرُ الذي تتوفر الدواعي لنقله متواترا كالحوادث العظيمة إذا نُقِل آحادا، حُكم بكذبه قطعا؛ لأنَّ الأمور العظيمة يجب عادة أن ينقلها الكثيرون، فلمّا نُقِلَت آحادًا دلّ ذلك على أنها لم توجد. قال إمام الحرمين في البرهان: «كلُّ أمرٍ خطيرٍ ذي بالٍ يقتضي العرفُ نقلَه – إذا وقع – تواترًا، إذا نقله آحادٌ، فهم يُكذَّبون فيه، منسوبون إلى تعمّد الكذب أو الزلل» [36]

فهذه الحادثة الغريبة والخطيرة لما تعلّقت بأعظم قضية بين التوحيد والشرك، وبين الكفر والإيمان، وتعلّقت بالنبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ووبعصمته وتبليغه للقرآن الكريم، توفرت الدواعي لنقلها من طرق كثيرة، عن الكفار قبل المسلمين، وعن المنافقين قبل المؤمنين؛ فلما نُقِلَت آحادا، وبطرق تالفة ومنقطعة، دلّ ذلك قطعا على عدم حصولها أصلًا.

وعليه: فاستدلالُ ابن حجر بالعادة بأن الطرق إذا كثرت دلّ ذلك على وقوع أصل الخبر، ليس بأولى من استدلالنا بالعادة على أن الخبرَ إذا توفرت الدواعي على نقله متواترا، ثم نُقِل آحادا، دلّ ذلك على كذبه.

---

[35] انظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (19/ 66)

[36] انظر: «البرهان في أصول الفقه» (1/ 256)

الوجه الثاني: قوله رحمه الله: إنّ الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دلّ ذلك على أن لها أصلًا، فيه نظر.

قال المباركفوري ردًّا على ما قاله الشيخ ابن حجر: قوله إن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دلّ ذلك على أن لها أصلًا، فيه أن هذا ليس قانونا كليّا. وقال الزيلعي في نصب الراية: وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه وهو حديث ضعيف؛ كحديث الطير، وحديث الحاجم والمحجوم، وحديث "من كنت مولاه فعلي مولاه"، بل قد لا يزيد الحديثَ كثرةُ الطرق إلا ضعفا. انتهى كلام الزيلعي. فتأمّل وتفكّر [37]

وهذا صنيع كبار العلماء فكم من حديث كثرت طرقه، ومع ذلك ضعّفوه كحديث: "من حفظ على أمتي أربعين حديثا ... " قال فيه الإمام النووي: "واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه". [38]

قال ابن الصلاح في مقدّمته:

«لعل الباحث الفهم يقول: إنّا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة ...، فهلّا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن، لأن بعض ذلك عضد بعضا...، وجواب ذلك: أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك؛ بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من

---

[37]انظر: «تحفة الأحوذي» (3/ 137)

[38]انظر: «شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد» (ص17)

وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذا. [39]

فالضعفُ المنجبر هو الضعف الخفيف، وأما روايةُ من قيل فيه: كذاب، أو وضّاع، أو متهم بالكذب، أو ساقط، أو هالك، أو ليس بالثقة، أو مردود الحديث، أو ضعيف جدًّا... فهؤلاء لا يُعتبر بحديثهم ولا يُتابَع بهم؛ لأن ألفاظ الجرح هذه وما في معناها تمنع من الانجبار. والله أعلم.[40]

فالحاصل: أنّ طرق هذه الرواية وإن كثرت، فإنّ المتتبّع لها يجدها شاذّة ومنقطعة ومُعَلَّة أو فيها جهالة، فهي كلّها ضعيفة، لا تقوى بمجموعها، لا سيّما في مثل هذه المطالب الكبرى. والله أعلم.

الوجه الثالث:

أنَّ الشيخ ابن حجر العسقلاني رحمه الله مع إثباته للقصة قال في الموضع نفسه: «...وإذا تَقَرَّر ذلك، تَعَيَّنَ تأويلُ ما وقع فيها مما يُستنكر، وهو قوله: ألقى الشيطانُ على لسانه تلك الغرانيق العُلى، وأن شفاعتهن تُرتجى؛ فإنّ ذلك لا يجوز حملُه على ظاهره، لأنّه يستحيل عليه صلى الله عليه وسلم أن يَزيد في القرآن عمداً ما ليس منه، وكذا سهواً إذا كان مُغايراً لما جاء به من التوحيد، لمكان عصمته»[41] فإذن: حتى من أثبتها من العلماء كالعلامة ابن حجر إنما أثبتها على وجهٍ لا يُصادم قطعيات الشريعة، لا على ظاهرها.

---

[39]انظر: «مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر» (ص33)

[40]انظر: «حاشية الخرشي منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة» (2/ 157)

[41]انظر: «فتح الباري» لابن حجر (8/ 439 ط السلفية)

وآخر ما يقال في قصة سورة النجم والسجود فيها من جهة السند والرواية، بأنّ الوارد فيها حديثان:

الأوّل: حديث ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في النجم، فسجد معه المسلمون والمشركون والجنّ والإنس. وهذا ثابت عن ابن عباس، أخرجه البخاري والترمذي وابن حبان والدارقطني.

والثاني: حديث ابن مسعود، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والدارمي وابن حبان، وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم فسجد، فما بقي أحد من القوم إلا سجد، إلا رجلٌ واحد أخذ كفّا من حصى فوضعه على جبهته.

فالوارد الصحيح عن ابن عباس هو هذا المتقدِّم عنه، لا ما رواه عنه الضعفاء والهلكى من ذكر الغرانيق... هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: فإن الصحيح في هذا المقام هو ما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه، لأنه قد أدرك الحادثة وهي مكية، بخلاف ابن عباس؛ فإنه ما حضرها ولا أدركها. فالصحيح المعتمد ما رواه ابن مسعود أحدُ السابقين الأعلام. وأما ما رواه جماعة من التابعين، فإنما تلقّاه بعضهم عن بعض، واشتهر لغرابته، وكان الأليق بهم رحمهم الله والأصلح أن يأخذوا ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه. والله أعلم.

دراسة قصة الغرانيق من جهة المتن

بعد أن فرغنا من النظر في أسانيد روايات قصة الغرانيق وبيان حالها، وأنها لا تصلح للاحتجاج في أحكام الفروع، فضلا عن أصول الإيمان، سنبيّن بطلانها من جهة متنها ومعناها إن شاء الله، حتى يطمئنَّ قلبُ من بقي عنده شكٌّ في احتمال وقوعها. فنقول:

الدليل الأول: إنّ قول القائل: (تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن...) فيه مدح لآلهة تُعبد من دون الله، وهو كفر؛ مخالف لِما عُلِمَ من الدين بالضرورة، ولإجماع الأمة على أن الله قد عصم رسوله من الكفر، وآمنه من الشرك، واستقر ذلك من دين المسلمين، فمن ادعى أنه يجوز عليه أن يكفر بالله، أو يشك فيه طرفة عين، أو يتلفظ بالكفر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه بالإجماع، بل لا تجوز عليه المعاصي في الأفعال، فضلا عن أن ينسب إلى الكفر في الاعتقاد؛ بل هو المنزه عن ذلك فعلا واعتقادا. [42]

الدليل الثاني: لا يليق بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يتمنى مسايرة الكفار ومصانعتهم بالباطل والتلفظ بالشرك، ولا أن يحدِّث نفسه بذلك ويُسرَّ به، بل آحاد الدعاة إلى الله عز وجل يتنزهون عن مثل هذه المسايرة والمجاملة بالباطل، ولا يجوز أن ينسب مثل ذلك إلى الأنبياء لا قصدا ولا سهوا؛ لأنّه مناقض للعصمة.[43]

---

[42]انظر: ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت 543هـ) «**أحكام القرآن** » (3/ 304) تحقيق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة: الثالثة، – 2003 م

[43]انظر: السقار، صهيب محمود السقار، الاحتجاج بخبر الآحاد في مسائل الاعتقاد. (370) الناشر: دار النور المبين للنشر والتوزيع. الأردن. الطبعة الأولى: 2014 م

الدليل الثالث: قصة الغرانيق فيها معارضة لما ثبت قطعاً في القرآن الكريم من أنه صلى الله عليه وسلم بلغ الأمانة، ولم يتقول على الله عز وجل، ولم يبدل شيئا من تلقاء نفسه، يقول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: 44-46] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [يونس: 15] وقال: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾[الإسراء: 73-75]

قال القاضي عياض رحمه الله: ذكر تعالى أنهم كادوا يفتنونه حتى يفتري، وأنه لولا أَنْ ثَبَّته لكاد يركن إليهم، فمضمون هذا ومفهومه أن الله تعالى عصمه من أن يفتري، وثَبَّته فلم يركن إليهم قليلاً، فكيف كثيراً؟ وهم يروون في أخبارهم الواهيه أنه زاد على الركون والإفتراء بمدح آلهتهم، وأنه قال صلى الله عليه وسلم: افتريتُ على الله وقلتُ ما لم يقل. وهذا ضد مفهوم الآية، وهي تضعف الحديث لو صح، فكيف ولا صحة له!؟ [44]

الدليل الرابع: النبي إذا أُرسل الله إليه الملك بوحيه، فإنه يُخلق له العلم به، حتى يتحقق أنه رسول من عنده، ولولا ذلك ما صحت الرسالة، ولا تبينت النبوة، فإذا خلق الله له العلم به تميز عنده من غيره، وثبت اليقين، ولو كان النبي إذا شافهه الملك بالوحي لا يدري أملك هو أم إنسان، أم صورة مخالفة لهذه الأجناس ألقَت عليه كلاما، لَمَا صحَّ له أن يقول: إنه من عند الله، ولا ثبت عندنا أنه أمر الله، فلو جاز

[44]انظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى – وحاشية الشمني» (2/ 128)

للشيطان أن يتمثل به، ما أمناه على آية، ولا عرفنا منه باطلا من حقيقة. وكل هذه اللوازم باطلة، فكذا ملزومها، لأنّ المعجزة دلت أنّ النبي صلى الله عليه وسلم صادق في كل ما يخبر به، وأنّه معصوم عن الزيادة والنقصان في البلاغ، والأدلة العقلية على ذلك مبسوطة في كتب العقائد والكلام [45] فإذا بطل الملزوم ثبت نقيضه وهو أنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه صلى الله عليه وسلم. [46]

الدليل الخامس: يستحيل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بذلك عامداً أو ساهياً، لما يلزم عن ذلك من لوازم باطلة. قال الرازي: (أما العمد فغير جائز لأنه تخليط في الوحي، وذلك يوجب زوال الثقة عن كل ما جاء به...أما السهو فغير جائز أيضاً، لأنه لو جاز وقوع السهو ها هنا لجاز في غيره، وحينئذ ترتفع الثقة بالشرع، ولأن الساهي لا يجوز أن يقع منه مثل هذه الألفاظ مطابقة لوزن هذه السورة وطريقتها ومعناها، فإنا نعلم بالضرورة أن واحداً لو أنشد قصيدة لما جاز أن يسهو حتى يتفق فيه ببيت شعر في وزنها ومعناها وطريقتها. [47]

قال القاضي عياض في الشفا: «وأجمعت الأمة فيما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به لا قصدا ولا عمدا ولا سهوا ولا غلطا».[48]

---

[45]انظر: ابن العربي، «**أحكام القرآن** » (3/ 304) مرجع سابق.

[46]انظر مثلا: الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي، وكتب الإمام السنوسي رحمهم الله.

[47]انظر: «تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير» (23/ 239)

[48]انظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى – وحاشية الشمني» (2/ 123)

فوقوع ذلك على لسانه الشريف صلّى الله عليه وسلّم من غير قصد مردود لأنه صلّى الله عليه وسلّم أعقل الخلق وأعلمهم فكيف تجوز عليه هذه الغفلة خصوصا في حالة تبليغ الوحي، وفي أعظم مسألة بين التوحيد والإيمان! وهذا باطل للمعجزة.

الدليل السادس: وأيضا من الوجوه التي ذكرها الإمام الرازي في رد هذه القصة بالقرآن، قوله تعالى: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ لَأَخَذْنا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْهُ الْوَتِينَ) وقوله تعالى: (قُلْ ما يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا ما يُوحى إِلَيَ) وقوله تعالى: (وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى) فلو أنه قرأ عقب هذه الآية (تلك الغرانيق العلى) لكان قد ظهر كذب الله تعالى في الحال وذلك لا يقوله مسلم. وقوله تعالى: (وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنا غَيْرَهُ وَإِذًا لاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا) وكلمة كاد عند بعضهم معناه قرب أن يكون الأمر كذلك مع أنه لم يحصل. وقوله سبحانه: (وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاك لقد كدت تركن إِلَيْهِم شَيْئا قَلِيلا) وكلمة لولا تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره فدل على أن ذلك الركون القليل لم يحصل وقوله تعالى: (كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ). وقوله أيضا: (سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى).[49]

الدليل السابع: ومن الوجوه التي قالها الإمام الرازي في إبطال هذه القصة من جهة المعقول: أحدها: أنّ من جوّز على الرسول صلى الله عليه وسلم تعظيم الأوثان فقد كفر لأن من المعلوم بالضرورة أن أعظم سعيه كان في نفي الأوثان. وثانيها: أنه عليه السلام ما كان يمكنه في أول الأمر أن يصلي ويقرأ القرآن عند الكعبة آمنا أذى المشركين له حتى كانوا ربما مدوا أيديهم إليه وإنما كان يصلي إذا لم يحضروها ليلا أو في أوقات خلوة وذلك يبطل قولهم. وثالثها: أن معاداتهم للرسول كانت أعظم من أن يقروا بهذا

[49] انظر: «تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير» (23/ 237)

القدر من القراءة دون أن يقفوا على حقيقة الأمر فكيف أجمعوا على أنه عظّم آلهتهم حتى خروا سجدا مع أنه لم يظهر عندهم موافقته لهم. ورابعها: قوله: فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته وذلك لأن إحكام الآيات بإزالة ما يلقيه الشيطان عن الرسول أقوى من نسخه بهذه الآيات التي تبقى الشبهة معها، فإذا أراد الله إحكام الآيات لئلا يلتبس ما ليس بقرآن قرآنا، فبأن يمنع الشيطان من ذلك أصلا أولى. وخامسها: وهو أقوى الوجوه أنّا لو جوزنا ذلك ارتفع الأمان عن شرعه وجوزنا في كل واحد من الأحكام والشرائع أن يكون كذلك ويبطل قوله تعالى: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس) [المائدة: 67] فإنه لا فرق في العقل بين النقصان عن الوحي وبين الزيادة فيه فبهذه الوجوه عرفنا على سبيل الإجمال أن هذه القصة موضوعة أكثر ما في الباب أن جمعا من المفسرين ذكروها لكنهم ما بلغوا حد التواتر، وخبر الواحد لا يعارض الدلائل النقلية والعقلية المتواترة.[50]

الدليل الثامن: أيضا من أوجه استحالة هذه القصة، أن هذا الكلام لو كان كما رُوي لكان بعيد الالتئام، متناقض الأقسام، ممتزج المدح بالذم، متخاذل التأليف والنظم، والنبيُّ صلى الله عليه وسلم ومن بحضرته من المسلمين والمشركين لا يخفى عليهم هذا التناقض في الكلام الواحد ذمّا ومدحا.[51]

فسياق الآيات لا يحتمل هذه القصة، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ۝تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: 19-23] وهذا السياق صريح في أن اللات والعزى أسماء سماها المشركون هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من

---

[50] انظر: «تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير» (23/ 237)

[51] انظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى - وحاشية الشمني» (2/ 127)

سلطان، فكيف يحتمل أن يجري السياق بما يأتي: «أفرأيتم اللات والعزى. ومناة الثالثة الأخرى. تلك الغرانيق العلا. وإن شفاعتهن ترتجى. ألكم الذكر وله الأنثى. تلك إذا قسمة ضيزى. إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان» هذا غير مستقيم ويأباه العقل السليم؛ ففي هذا السياق المكذوب من الفساد والاضطراب والتناقض، ومن مدح اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى وذمها في أربع آيات متعاقبة، ما لا يسلم به عقل ولا يقول به إنسان، فكيف بأهل البيان والفصاحة؟!

قال العلامة البقاعي: «ولا شك عند من له أدنى معرفة بالفصاحة أن هذا الاستفهام الإنكاري ... لا يوافقه أن يقال بعده ما يقتضي مدحا بوجه في الوجوه، فتبين بطلان ما نقل نقلا واهيا من أنه قيل حين قرئت هذه السورة في هذا المحل: تلك الغرانيق العلا – إلى آخره لعلم كل عربي أن ذلك غاية في الهذيان في هذا السياق».[52]

الدليل التاسع: في بداية السورة وقبل إيات قليلة يقول الله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: 2-5] فلو أنه صلى الله عليه وسلم قرأ عقيبها: تلك الغرانيق العلى، لكان قد ظهر الخلف في الحال، وهذا لا يقوله مسلم.[53] فإثبات هذه القصة لا سيّما على ظاهرها يستلزم القدح في القرآن الكريم وفي كون الله صادقا سبحانه وتعالى عمّا يفترون.

---

[52]انظر: البقاعي، «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (19/ 58)

[53]انظر: الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت 743 هـ) «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)» (10/ 508) نشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. الطبعة: الأولى، 2013م

الدليل العاشر: اتفق الحاكون والرّواة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم كلها، حتى خاتمتها (فاسجدوا لله واعبدوا) [النجم: 62] لأنّهم إنما سجدوا حين سجد المسلمون، فدل ذلك على أنهم سمعوا السورة كلها وما بين آية (أفرأيتم اللات والعزى) [النجم: 19] وبين آخر السورة آيات كثيرة في توحيد الله سبحانه وإبطال الأصنام وغيرها من معبودات المشركين، وتزييف كثير لعقائد المشركين، فكيف يصح أن المشركين سجدوا من أجل الثناء على آلهتهم مع ملاحظة هذا القدر من الآيات المخالفة لهم. (54)

الدليل الحادي عشر: ومن الآيات الدالة على بطلان ذلك القول المزعوم قوله تعالى: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: 221-222] وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9] وقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 41-42] فهذه الآيات القرآنية تدل على بطلان القول المزعوم. (55)

الدليل الثاني عشر: ومما يدلُّ على بطلان هذه القصة أنّها لو وقعت على أي وجه كان لتوفرت دواعي الكفار على نقلها والاحتفاء بها فواقعة عظيمة كهذه سيغتبط بها المنافقون والضعفاء وتتوفر دواعيهم لنقلها بطرق متواترة بحيث تعمّ الناس جميعا ولصالت بها قريش على المسلمين غاية الصولة، ولنازعوا في أن الشيطان قد قالها لكن مع ذلك وجدناها منقولة بطرق الآحاد الواهية، فدل ذلك على بطلانها.

---

(54) انظر: «تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير» (17/ 305)

(55) انظر: الشنقيطي، «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (5/ 795 ط عطاءات العلم)

قال القاضي عياض: ولقد عُلِمَ من عادة المنافقين، ومعاندي المشركين، وضعفة القلوب، والجهلة من المسلمين، نفورُهم لأول وهلة، وتخليط العدو على النبي صلى الله عليه وسلم لأقلِّ فتنة، وتعييرهم المسلمين، والشماتة بهم الفينة بعد الفينة، وارتداد من في قلبه مرض ممن أظهر الإسلام لأدنى شبهة.. ولم يحك أحدٌ في هذه القصة شيئا سوى هذه الرواية الضعيفة الأصل.. ولو كان ذلك لوجدت قريش بها على المسلمين الصولة ولأقامت بها اليهود عليهم الحجة، كما فعلوا مكابرة في قصة الإسراء، حتى كانت في ذلك لبعض الضعفاء ردة، وكذلك ما روي في قصة القضية، ولا فتنة أعظم من هذه البلية لو وجدت، ولا تشغيب المعادي حينئذ أشد من هذه الحادثة لو أمكنت، فما روي عن معاند فيها كلمة، ولا عن مسلم بسببها بنت شفة.. فدل على بُطلِهَا، واجتثاث أصلها. [56]

الدليل الثالث عشر: لو جاز إلقاء الشيطان على الوجه الذي جاء في القصة لكان للشيطان سلطان على النبي، وأيّ سلطان، وقد قال تعالى: (إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذين آمنُوا) وقال سبحانه: (إِنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ) وقال: (وَما كانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ) وقال سبحانه: (إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ).

الدليل الرابع عشر: من أخبار السنّة التي تدل على بطلان هذه القصة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بصورتي. فإذا لم يقدر الشيطان على أن يتمثل في المنام بصورة الرسول، فكيف قدر على التشبه بجبريل حال اشتغال تبليغ وحي الله تعالى؟. وأيضا قال صلى الله عليه وسلم: ما سلك عمر فجا إلا وسلك الشيطان فجا آخر. فإذا لم يقدر الشيطان أن

[56] انظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى – وحاشية الشمني» (2/ 127)

يحضر مع عمر في فج واحد، فكيف يقدر على أن يحضر مع جبريل والرسول عليهما الصلاة والسلام في موقف تبليغ وحي الله تعالى؟ [57]

أجوبة العلماء وتأويلاتهم للقصة (على فرض ثبوتها)

وبعد ذكر هذه الأدلّة الأربعة عشر، نقول ومن باب التنزّل، وعلى فرض ثبوت هذه القصة: فثمّة أجوبة ذكرها بعضُ العلماء يمكن تأويل أخبار الغرانيق عليها، بحيث لا تقدح في إجماعات الأمّة، ولا في عصمة الأنبياء، ولا في قطعيات الشريعة، وظواهر نصوص الكتاب والسنّة.

الجواب الأول: أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يرتل القرآن فارتصده الشيطان في سكتةٍ من السكتات ونطق بتلك الكلمات محاكياً نغمته، بحيث سمعه من دنا إليه فظنها من قوله وأشاعها. قال الإمام القرطبيّ: «والذي يظهر ويترجح في تأويله على تسليمه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كما أمره ربه يرتل القرآن ترتيلا، ويفصل الآي تفصيلا في قراءته، كما رواه الثقات عنه، فيمكن ترصّد الشيطان لتلك السكتات ودسه فيها ما اختلقه من تلك الكلمات، محاكيا نغمة النبي صلى الله عليه وسلم بحيث يسمعه من دنا إليه من الكفار، فظنوها من قول النبي صلى الله عليه وسلم وأشاعوها ولم يقدح ذلك عند المسلمين

[57] انظر: «تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير» (27/ 614)

لحفظ السورة قبل ذلك على ما أنزلها الله، وتحققهم من حال النبي صلى الله عليه وسلم في ذم الأوثان وعيبها ما عرف منه». [58] وقد ارتضى فريق من العلماء هذا الجواب. [59]

لكن الإمام الرازي في "مفاتيح الغيب" ردّ هذا الجواب، فقال: «وهذا أيضا ضعيف فإنك إذا جوزت أن يتكلم الشيطان في أثناء كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بما يشتبه على كل السامعين كونه كلاما للرسول بقي هذا الاحتمال في كل ما يتكلم به الرسول فيفضي إلى ارتفاع الوثوق عن كل الشرع». [60]

الجواب الثاني: ذهب بعض العلماء على فرض الصحة: بأنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما وصل إلى قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى) خاف الكُفَّارُ أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم بشيء من ذمها فسبقوا إلى مدحها بتلك الكلمتين ليشغِّبوا على تلاوته صلى الله عليه وسلم، وذلك على عادتهم كما قال تعالى: (وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون) وسبب هذا الفعل أن الشيطان حملهم عليه، وأشاعوا ذلك وادعوه ونسبوه إليه عَلَيْهِ السَّلام، فحزن لذلك النبي صلى الله عليه وسلم. [61] ولما كان المنافق هو القارىء سمي شيطانا؛ لأن كل كافر متمرد بمنزلة الشيطان. [62]

في تفسير معنى إلقاء الشيطان الوارد في قوله تعالى:

---

[58]انظر: القرطبي. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (12/ 81)

[59]انظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى – وحاشية الشمني» (2/ 130) و الرازي، عصمة الأنبياء،(82) دار الهدى الجزائر و«فتح الباري» لابن حجر (8/ 440 ط السلفية)

[60]انظر: «تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير» (23/ 238)

[61]انظر: القرافي، شرح الاربعين في أصول الدين (ص393) تحقيق نزار حمادي. نشر دار الإمام ابن عرفة، تونس. الطبعة الأولى 2017م

[62]انظر: «تفسير السمعاني» (3/ 448)

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[63]

التمني: كلمةٌ مشهورة، وحقيقتها: طلب الشيء العسير حصوله. والأمنية: الشيء المتمنى. وإنما يتمنى الرسل والأنبياء أن يكون قومهم كلهم صالحين مهتدين، لأن أماني الأنبياء خير محض والشيطان دأبه الإفساد وتعطيل الخير.

والإلقاء حقيقته: رمي الشيء من اليد. واستعير هنا للوسوسة وتسويل الفساد. فالتقدير: أدخل الشيطان في نفوسِ الأقوام ضلالات تفسد ما قاله الأنبياء من الإرشاد. فإلقاء الشيطان بوسوسته: أن يأمر الناس بالتكذيب والعصيان، ويلقي في قلوب أئمة الكفر مطاعن يبثونها في قومهم، ويروج الشبهات بإلقاء الشكوك التي تصرف نظر العقل عن تذكر البرهان، والله تعالى يعيد الإرشاد ويكرر الهدي على لسان النبي، ويفضح وساوس الشيطان وسوء فعله بالبيان الواضح. فالله بهديه وبيانه ينسخ ما يلقي الشيطان، أي يزيل الشبهات التي يلقيها الشيطان ببيان الله الواضح، ويزيد آيات دعوة رسله بيانا، وذلك هو إحكام آياته، أي تحقيقها وتثبيت مدلولها وتوضيحها بما لا شبهة بعده إلا لمن رين على قلبه.

وقد فسر كثير من المفسرين تمنى بمعنى قرأ، وأيا ما كان فالقول فيه هو والتمني بالمعنى المشهور سواء، أي إذا قرأ على الناس ما أنزل إليه ليهتدوا به ألقى الشيطان في أمنيته، أي في قراءته، أي وسوس لهم في نفوسهم ما يناقضه وينافيه بوسوسته للناس التكذيب والإعراض عن التدبر. فشبه تسويل الشيطان بوسوسته للكافرين عدم امتثال النبي بإلقاء شيء في شيء لخلطه وإفساده.

---

[63] [الحج: 52]

ويجوز أن يكون المعنى أن النبي إذا تمنى هدي قومه أو حرص على ذلك فلقي منهم العناد، وتمنى حصول هداهم بكل وسيلة ألقى الشيطان في نفس النبي خاطر اليأس من هداهم عسى أن يقصر النبي من حرصه أو أن يضجره، وهي خواطر تلوح في النفس ولكن العصمة تعترضها فلا يلبث ذلك الخاطر أن ينقشع ويرسخ في نفس الرسول ما كلف به من الدأب على الدعوة والحرص على الرشد. فيكون معنى الآية على هذا الوجه ملوحا إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأنعام: 35]

وذهب الشيخ ابن عاشور إلى أنّ في صحة إطلاق لفظ الأمنية على القراءة شكٌّ عظيم، فإنه وإن كان قد ورد تمنى بمعنى قرأ في بيت نُسب إلى حسان بن ثابت إن صحت روايته فلا أظن أن القراءة يقال لها أمنية. (64)

ولما كان إبطاله سبحانه للشبه إبطالا محكما، لا تتطرق إليه الشبه لعلو رتبة بيانه فيما أريد، عبر بأداة التراخي فقال: {ثم يحكم الله آياته} للتراخي الرُّتْبِيّ لا الزمني فتفيد أن المعطوف بها أهم في الغرض المسوق إليه الكلام من المعطوف عليه، لأن إحكام الآيات وتقريرها أهم من نسخ ما يلقي الشيطان إذ بالإحكام يتضح الهدى ويزداد ما يلقيه الشيطان نسخا، لذلك خُتمت الآية بقوله: {والله} أي الذي له الأمر كله {عليم} أي بنفي الشبه {حكيم} بإيراد الكلام على وجه لا تؤثر فيه عند من له أدنى بصيرة. (65)

(64)انظر: «تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير» (17/ 299)

(65)انظر:البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور(70/13) وابن عاشور التحرير والتنوير(17/ 300)

فالحاصل، إن فسرنا أمنية الرسول بالتمني المشهور، يكون معنى إلقاء الشيطان، ما يلقيه من وساوس وشبهات في طريق أمنية النبي كي لا تتحقق، بأن يوهم الناس بأن هذا الرسول أو النبي ساحر أو مجنون، أو غير ذلك من الصفات القبيحة التي برأ الله– تعالى– منها رسله وأنبياءه. وإن فسرنا أمنية الرسول بالقراءة، يكون معنى الإلقاء أي ما يلقيه الشيطان في معنى قراءة النبي من الشبه والأباطيل، ليصد الناس عن اتباع ما يتلوه عليهم الرسول أو النبي. كما قال تعالى: (... وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم...) وقال سبحانه: (وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا..) ومعنى نسخ الله ما يلقي الشيطان وإحكامه لآياته، أي: يزيل سبحانه بمقتضى قدرته وحكمته ما ألقاه الشيطان في القلوب التي شاء الله تعالى لها الإيمان والثبات على الحق ثم يحكم سبحانه آياته بأن يجعلها مُتَيَقَّنَة، لا تقبل الرد، ولا تحتمل الشك في كونها من عنده عز وجل. [66]

وبهذا يظهر أن الآية بمعزل عما ألصقه بها الملصقون والضعفاء في علوم السنة، وتلقاه منهم فريق من المفسرين حبا في غرائب النوادر دون تأمل ولا تمحيص، من أن الآية نزلت في قصة تتعلق بسورة النجم فلم يكتفوا بما أفسدوا من معنى الآية حتى تجاوزوا بهذا الإلصاق إلى إفساد معاني سورة النجم.[67]

---

[66] انظر: «التفسير الوسيط لطنطاوي» (9/ 326-328)

[67] انظر: «تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير» (17/ 303)

مناقشة بعض الإشكالات والإيرادات على شكل سؤال وجواب

السؤال الأول:

هل الاختلاف بين مناهج المحدثين والمؤرخين في نقد الأخبار والروايات كان سببا في قبول قصة الغرانيق وردها؟ [68]

الجواب من جهتين، الجهة الأولى: أنّ التساهل في شروط قبول الأخبار المتعلقة بالسيرة والتاريخ الإسلامي، ليس معناه إلغاء الشروط بالكلية، وإنما معناه: "التقليل منها" أي تقليل مراعاتها والتحاكم على وفقها، بحيث يُقبل الخبر التاريخي من درجة خفيف الضعف، أما إن كان من رتبة شديد الضعف فلا ينبغي أن يقبل. إذ لا يوجد عاقل يقول: إنّه ينبغي أن تُقبل جميع الأخبار والروايات التاريخية بغض النظر عن حال ناقليها، وعن مضمونها، بل لا بد من مراعاة شروط للنقد. لذلك "النقد التاريخي" لا يختلف في أصل عملية النقد عن "النقد الحديثي"، فمثلا: العدالة شرط في كليهما، واتصال المخبرين بالحدث التاريخي أمر لا بد من مراعاته. وسلامة النقل التاريخي من نقل آخر معارض له أشهر منه أو أقوى منه معتبر بلا شك.

وبالتالي، فإن ادعاء أن النقد التاريخي يختلف في أصله عن النقد الحديثي كلام غير مقبول في ميزان النقد العلمي. نعم، يوجد شروط معتبرة في النقد الحديثي أكثر من الشروط المعتبرة في النقد التاريخي، ولذلك قال العلماء بالتساهل في النقد التاريخي، وهذا لا يعني ولا يستلزم التغاير التام والاختلاف المطلق

---

[68] الجواب بتصرف من مقالات فضيلة الشيخ الدكتور أسامة عبد القادر نمر أستاذ الحديث الشريف في عدد من كليّات الشريعة في الجامعات الأردنيّة وقد نشرها على قناته في تطبيق تليجرام بعنوان: #في_نقد_أخبار_السيرة_والتاريخ، والمتاح على رابط: (https://t.me/osamAbdalcader/4)

بين شروطهما، لكن لما كانت أخبار المحدثين تُبنى عليها الأحكام الفقهية والعقدية كان هناك مزيد احتياط فيها.

الجهة الثانية: أن التساهل في أخبار السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي مقيد بشروط، منها: أن لا يستفاد منه حكم عقائدي، أو حكم فقهي. وأن لا يخالفه دليل أقوى منه. لأنّ كلّا من العقائد والفقه لا بد فيه من أدلة صحيحة ثابتة قطعا أو ظنًا.

وقصة الغرانيق تصادم مفاهيم عقدية مبنية على أدلة قطعية، وعلامات الوضع والكذب ظاهرة فيها، فكيف يصح بميزان العلم أن يقدَّم الظن الضعيف على الأدلة القطعية الكثيرة؟! لا سيّما فيما يمس أصول الدين ويقدح بما وجب عقلا لرسل الله؟!

السؤال الثاني:

لماذا نجد مجموعة كبيرة من المحدثين المتقدمين والمصادر التاريخية القديمة ذكرت هذه القصة، بينما رفضها العلماء المتأخرون؟ [69]

للجواب عن ذلك لا بد أنّ نعلم إن مؤرخي السيرة النبوية وكتاب التاريخ الإسلامي نوعان: نوع كالواقدي، قاموا بمهمة "الرواية التاريخية"، لكنهم تركوا مهمة "النقد التاريخي" بمعناها المتخصص الواسع لغيرهم من "أهل النقد التاريخي". ونوع، كالذهبي وابن كثير، يذكرون في كتبهم "الأخبار التاريخية" ويصرحون بصحة بعضها، وبضعف بعضها، ويسكتون عن بعض منها.

---

[69] الجواب بتصرف من مقالات فضيلة الشيخ الدكتور أسامة عبد القادر نمر أستاذ الحديث الشريف في عدد من كليّات الشريعة في الجامعات الأردنيّة وقد نشرها على قناته في تطبيق تليجرام بعنوان: #في_نقد_أخبار_السيرة_والتاريخ، والمتاح على رابط: (https://t.me/osamAbdalcader/4)

لذلك وجد العلماء أنّ النوع الأول من المؤرخين لم يلتزموا بشروط الصحة عند كتابة السيرة، بل لم يلتزموا شروطا أصلا، وإنما رووا الأخبار التي وصلتهم بأسانيدها، وتركوا مهمة تمحيصها للعلماء النقاد. لذلك حذّر أبو بكر ابن العربي مما يرويه كثير من المفسرين والمؤرخين فقال: «إنما ذكرت لكم هذا لتحترزوا من الخلق، وخاصة من المفسرين، والمؤرخين، وأهل الآداب، فإنهم أهل جهالة بحرمات الدين، أو على بدعة مصرين، فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث، ولا تسمعوا لمؤرخ كلاما إلا للطبري، وغير ذلك هو الموت الأحمر، والداء الأكبر».[70]

فالأمر يرجع إلى عادة الرواة أصحاب المجاميع التاريخية من إيراد كل ما روي في التاريخ، ثم على أئمة النقاد التمحيص بين الثابت وغير الثابت، سواء من جهة السند أو من جهة المتن. ومع ذلك فالإمام الطبري شيخ المؤرخين ذكر أسانيد أخباره، وسمى رواتها لنكون من أمرهم على بينة، وقال مقدمة كتابه "تاريخ الرسل والملوك" كلاما مهما عن منهجه في رواية الأخبار التاريخية والسِّير يمنع قبول كل ما جاء به.

قال رحمه الله: «... فَمَا يَكُنْ فِي كِتابِي هَذَا مِنْ خَبَرٍ ذَكَرْنَاهُ عَنْ بَعْضِ الماضِيْنَ مِمَّا يَسْتَنْكِرُهُ قَارِئُه، أو يَسْتَشْنِعُهُ سَامِعُهُ، مِنْ أجْلِ أنَّه لَمْ يَعْرِفْ لَهُ وَجْهًا فِي الصِّحَّةِ، ولا مَعْنىً فِي الحَقِيْقَةِ، فلْيَعْلَمْ أنَّه لَمْ يُؤتَ فِي ذَلِكَ مِنْ قِبَلِنَا، وإنَّمَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ بَعْضِ نَاقِلِيْهِ إلَيْنا، وأنَّا إنّما أدَّيْنا ذَلِكَ على نَحْوِ ما أُدِّيَ إلَيْنا»[71]

فهذا تصريح من شيخ المؤرخين ممن روى قصة الغرانيق أنّ منهجه في الرواية يشتمل أمرين: (الأول) أن غرض ابن جرير الطبري في كتابه أن يذكر ما وصله من أخبار تاريخية، بغض النظر عن ثبوتها أو عدمه، وأن ثبوتها وعدمه يرجع إلى النظر في حال النقلة الذين أدوا تلك الأخبار إلى الطبري. وهذا

---

[70] انظر: أبو بكر ابن العربي، «العواصم من القواصم ط دار الجيل» (ص260)

[71] انظر: «تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك» (1/ 8) دار المعارف بمصر. الطبعة: الثانية 1967 م

تصريح واضح من الطبري بأن إيراده الخبر لا يستلزم أنه يعتمده ويتبناه. (الثاني) أن في الأخبار التاريخية التي يرويها في كتابه ما هو مستنكر مستشنع، وهذا فيه إشارة إلى نقد الخبر التاريخي من جهة المتن وما يشتمل عليه من أمور.

وطريقة الطبري هذه لم ينفرد بها، بل هي طريقة أهل عصره، من العلماء من أهل الحديث، وغيرهم، من القرن الثاني، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي: «.. واسع العلم كثير التصانيف وقيل ذهبت عيناه في آخر عمره رحمه الله تعالى وقد عاب عليه إسماعيل بن محمد بنا الفضل التيمي جمعه الأحاديث بالإفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم وهذا أمر لا يختص به الطبراني فلا معنى لأفراده اليوم بل أكثر المحدثين في الإعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برؤا من عهدته والله أعلم.». [72]

إذن منهج أولئك العلماء رواية كل ما جاءهم بإسناده، وقاعدتهم في ذلك ما قاله العلماء: مَن أسنَد لكَ؛ فقَدْ أحالَكَ، ويقال: فقَدْ حمَّلَك، ويقال: فقد برِئَتْ منه العُهْدَة. أي: فقد أحالك على البحث عن أحوال الرواة الذين سماهم لك. [73]

وهذا بالضبط يشبه صنيع المصنفين في الحديث النبوي الذين لم يشترطوا الصحة، بل جمعوا بين الصحيح والضعيف، مثل: أحمد في مسنده، والحميدي في مسنده، وأبو داود في سننه، والترمذي في سننه، والنسائي في سننه، والبزار في مسنده، والطبراني في المعجم الكبير وغيره من مصنفاته. ولذلك فإن الكلام

---

[72] انظر: ابن حجر العسقلاني. «لسان الميزان» (3/ 75)

[73] انظر: «التمهيد – ابن عبد البر» (1/ 194 ت بشار)

عن قواعد المنهج النقدي لقبول أخبار السيرة إنما هو كلام عن المنهج العام فحسب، وإلا فمن جهة أخرى فإن المصنفين في السيرة لم يلتزموا هذا المنهج النقدي.

لذلك وجدنا قصة الغرانيق وغيرها من القصص التي أسانيدها تالفة وفي متنها إشكالات وجدناها مع ذلك مروية في كتب بعض العلماء، وهذا لا يعني قبولها على ظاهرها البتة، بل إما أن تكون من باب رواية كل ما وصلهم وتركوا مهمة النقد لمن جاء بعدهم، أو لقبول أولئك العلماء تلك الأخبار لكن على محملٍ وفهم لا يتصادم مع القطعيات، وليس على ظاهرها.

وبناءً على ما سبق، فلا حجّة لِقَولٍ يردُ في كتب التاريخ أو السّنّة مسندا، وفيه نكارة ومخالفة، ولامحيص حينئذٍ عن النظر في سنده، ومتنه، وعرضه على الروايات الأخرى، وأقاويل الثقات من سلف هذه الأمة. ومجرد رواية المصنِّف أخبار السيرة النبوية لا يستلزم صحتها عنده، فإن المصنِّف يروي في كتابه الصحيح والضعيف، ويروي المقبول والمردود، ويروي الثابت وغير الثابت، والتمييز هي مهمة "الأئمة المتخصصين في النقد التاريخي".

ولا بد أن نعلم أنّ العبرة ليس بأولئك الرواة ولا بصنيعهم، فهم ليسوا معصومين، بل المرجع في القبول والرد هو أدلة ثبوت القصة من جهة سندها ومتنها. وقصة الغرانيق مردودة سندا ومتنا وأسانيدها آحاد لم تبلغ التواتر لا سيما في الطبقات الأولى، لأنّ من شرط التواتر حتى يكون حجة أن تكون الكثرة في كل طبقة من طبقات الرواة، وقصة الغرانيق ليست من هذا القبيل، بل وجدنا العلماء يذكرونها في كتبهم مع التنبيه على إشكالاتها من جهة السند، ومصادمتها للقطعيات من جهة المتن.

السؤال الثالث:

يدّعي بعضهم أن قصة الغرانيق ـ على فرض ثبوتها ـ تمثّل نوعًا من الإحراج للمسلمين، وأنّ كلَّ روايةٍ تُفضي إلى نوعِ حرجٍ أو مفسدةٍ في ظاهرها، فإنّ روايتَها في كتب أهل العلم دليلٌ على صحّتها؛ إذ لا معنى لاختلاق روايةٍ ليست في صالح الإسلام، ولا مصلحة للرواة في نقل ما يوقعهم في الحرج لو لم تكن ثابتةً عندهم.

الجواب: هذا الكلام غير مُسلَّم، بل هو منقوض من جهاتٍ عدّة:

أولًا: لا يصحّ جعل الحرج الظاهري معيارا للحكم بالصحّة، فقد وُجد في تراث الرواية أخبارٌ كثيرة موضوعة، فيها من الإحراج أو الغرابة أو الإشكال ما فيها، ومع ذلك فهي مكذوبة قطعا. فوجود حرجٍ ظاهرٍ في الرواية ليس ملازما لصحّتها، ولا يصلح أن يكون ضابطا أصوليا للحكم بثبوت الخبر.

ثانيًا: كون الرواية تشتمل على ما يُتوَهَّم فيه حرج، لا يمنع من أن يكون باعث وضعها ونقلها راجعا إلى أغراض أخرى؛ منها:

١. قصدُ أهل الأهواء والمغرضين الطعن في الوحي والتشكيك في رسالته صلى الله عليه وسلم، وقد وقع هذا كثيرا.

٢. ولوعُ بعض القصّاص والمفسّرين برواية الغرائب، لما في نقل الغريب من انتشارٍ وسرعةِ تداول، كما نصّ على ذلك جماعة من العلماء.

٣. قلّة بضاعة بعض الرواة، وكثرةُ الرواية في ذلك العصر؛ فكان بعضهم يروي ما يقع إليه دون نقدٍ ولا تمحيص.

٤. من أسباب وجود مثل هذه الأخبار في كتب السابقين منهجُ العلماء والمحدّثين في ذلك العصر وهو أنّه من أسند فقد أحال؛ أي إنّه يحيلك إلى النظر والتمحيص، لا أنّه يلتزم كل ما يرويه ويحتجّ به، وقد سبق بيان هذا.

٥. ليس كلّ من روى خبرا فإنه يرى صحّته أو يلتزمه، بل كثير من الأخبار تروى على جهة الجمع والاستيعاب لما بلغ الراوي.

ثالثًا: بعض العلماء الذين ذكروا أصل القصة، لم يحملوها على ظاهرها المحرج، بل قبلوه وأولوها على وجهٍ لا يتعارض مع عصمة النبي صلى الله عليه وسلم ولا مع قطعيات الوحي، فهؤلاء لم يروا إشكالًا في مجرد النقل؛ لأنهم صرفوا اللفظ عن ظاهره، ولم يفهموا منه تلك الزيادة الباطلة التي تنسب للنبي صلى الله عليه وسلم ما يستحيل في حقه. فوجود الرواية في كتبهم لا يدل على التسليم بظاهرها.

السؤال الرابع:

يقول بعضهم: هل كان في صدر الإسلام شبهُ إجماعٍ على وقوع هذه القصة، ثمّ صارت الأمة بعد ذلك إلى إنكارها وعدم القول بها؟

الجواب: هذا الادّعاء لا أصل له، وهو غير مطابق للواقع من جهات:

أولًا: الصحابة رضي الله عنهم ـ وهم أعلم الناس بالواقعة وأقربهم إلى زمنها ـ رووا ما جرى في سورة النجم دون ذكر لفظ الغرانيق، فرواية ابن عباس الثابتة وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ـ وهي في الصحيحين ـ خالية من هذه الزيادة الباطلة. فدعوى الإجماع أو شبهه لا محلّ لها.

ثانيًا: مجموع من روى هذه الروايات من السلف لم يبلغ حدّ التواتر، ولا الإجماع؛ فكيف يُدّعى أنّ الأمة في أول أمرها تلقّتها بالقبول؟!

ثالثا: كيف يُتصوَّر دعوى التواتر أو الإجماع على روايتها وقبولها، وهذه الروايات ـ كما تقدّم في دراسة الأسانيد ـ معلولة بالانقطاع والجهالة والضعف الشديد؟! بل أكثر طرقها ساقطة لا تقوم بها حجّة في الفروع، فكيف في هذا الباب العظيم من أبواب العقيدة والوحي؟

السؤال الخامس:

ما التعليل لسجود المشركين عندما سمعوا هذه السورة وما ترتب عليه من عودة بعض مهاجري الحبشة؟

قال صاحب الظلال في تعليقه على قوله تعالى: فاسجدوا لله واعبدوا: وإنها لصيحة مزلزلة مذهلة في هذا السياق، وفي هذه الظلال، وبعد هذا التمهيد الطويل، الذي ترتعش له القلوب: ومن ثم سجدوا. سجدوا وهم مشركون. وهم يمارون في الوحي والقرآن. وهم يجادلون في الله والرسول! سجدوا تحت هذه المطارق الهائلة التي وقعت على قلوبهم والرسول- صلى الله عليه وسلم يتلو هذه السورة عليهم. وفيهم المسلمون والمشركون. ويسجد فيسجد الجميع- مسلمين ومشركين- لا يملكون أن يقاوموا وقع هذا القرآن؛ ولا أن يتماسكوا لهذا السلطان ... ثم أفاقوا بعد فترة فإذا هم في ذهول من سجودهم كذهولهم وهم يسجدون! بهذا تواترت الروايات. ثم افترقت في تعليل هذا الحادث الغريب. وما هو في الحقيقة بالغريب. فهو تأثير هذا القرآن العجيب ووقعه الهائل في القلوب!.

يقول الشيخ سعيد حوى: هذا هو التعليل المناسب لسجود المشركين عند ما سمعوا هذه السورة فترتب على ذلك عودة بعض مهاجري الحبشة، لا كما زعم بعضهم من قصة الغرانيق الباطلة سندا ومعنى. (74)

(74)انظر: سعيد حوى، «الأساس في التفسير» (10/ 5583)

السؤال السادس:

ما سبب وضع قصة الغرانيق؟

يقول الطاهر ابن عاشور في تفسيره: وأما تركيب تلك القصة على الخبر الذي ثبت فيه أن المشركين سجدوا في آخر سورة النجم لما سجد المسلمون، وذلك مروي في الصحيح، فذلك من تخليط المؤلفين. وكذلك تركيب تلك القصة على آيةِ سورةِ الحج، وكم بين نزول سورة النجم التي هي من أوائل السور النازلة بمكة وبين نزول سورة الحج التي بعضها من أول ما نزل بالمدينة وبعضها من آخر ما نزل بمكة؟ وكذلك ربطُ تلك القصة بقصة رجوع من رجع من مهاجرة الحبشة. وكم بين مدة نزول سورة النجم وبين سنة رجوع من رجع من مهاجرة الحبشة؟ فالوجه: أن هذه الشائعة التي أشيعت بين المشركين في أول الإسلام، إنما هي من اختلاقات المستهزئين من سفهاء الأحلام بمكة مثل ابن الزِّبَعرَى، وأنهم عمدوا إلى آية ذكرت فيها اللات والعزى ومناة فركّبوا عليها كلمات أخرى لإلقاء الفتنة في الناس وإنما خصّوا سورة النجم بهذه المرجفة لأنّهم حضروا قراءتها في المسجد الحرام وتعلقت بأذهانهم، وتطلبا لإيجاد المعذرة لهم بين قومهم على سجودهم فيها الذي جعله الله معجزة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سرى هذا التعسف. [75]

[75]انظر: «تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير» (17/ 306)

خاتمةٌ وتنبيهٌ مهمّ

أختمُ هذه المسألة بنصيحةٍ لكلّ مسلم، ذكرها الإمام السّنوسيّ في شرحه على أمّ البراهين، إذ يقول رحمه الله:

«ولتكن – أيّها المؤمن – على حذرٍ عظيمٍ ووجلٍ شديدٍ على إيمانك أن يُسلَب منك، بأن تُصغي بأذنك أو عقلك إلى خرائف ينقلها كذبةُ المؤرّخين، وتَبِعَهُم في بعضِها بعضُ جُهّال المفسّرين...».

وقال العلّامة الدسوقي في حاشيته:

«وإنما قلنا: إنّه كذب؛ لردِّه بالبرهان القطعي على العصمة، ولا يُعارض القطعيّ بالظني، لو سُلّم ثقةُ الناقل؛ كيف وصاحب الشفاء مع تبحره لم يُثبت منه شيئاً؟! ولقد صدق المصنّف في أنّه يُخاف على من صدّق هذه المقالة سَلبُ الإيمان؛ لأنه لا مَندوحة لمن صدّق هذه المقالة عن تسليم وقوع الأنبياء في المعاصي، خصوصا سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛ فإنّ تمنّيه أن ينزل عليه مثل هذا من مدح لآلهةٍ غير الله كفرٌ، وإلقاء الشيطان ذلك على لسانه ممتنعٌ لعصمته». [76]

[76] انظر: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين للإمام السنوسي، (ص593) دار الصالح، الطبعة الأولى 2022م.